الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية

الدورة التشريعية الأولى

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الإحالة لفائدة الدولة للقرض

الرقاعي المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالسوق المالية

العالمية موضوع الاتفاقات المبرمة بتاريخ 31 أكتوبر 2018 بين البنك

المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية أجنبية

(2019 / 19)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 01 / 03 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية الوكالة المالية**

*** اتفاقية الاكتتاب**

***إعلان التعهد.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 24 / 12 / 2019

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

المقرر المساعد: هشام العجبوني

المقرر المساعد: مريم اللغماني

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 07 مارس 2019
جلستي اللجنة: 10 جويلية 2019 (المدة النيابية الأولى، الدورة التشريعية الخامسة) و 24 ديسمبر 2019 (المدة النيابية الثانية، الدورة التشريعية الأولى) **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (08 مع و 01 محتفظ و 01 ضد) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 24 ديسمبر 2019 **نائب رئيس اللجنة:** علي الهرماسي **المقرر:** فيصل دربال

أوّلا ـ تقديم المشروع:

أصدر البنك المركزي التونسي لفائدة الدولة التونسية بتاريخ 31 أكتوبر 2018 سندات بالسوق المالية العالمية بمبلغ 500 مليون أورو (حوالي 1630 م.د) وذلك حسب الشروط المالية التالية:

- مبلغ الإصدار: 500 مليون أورو أي حوالي 1630 مليون دينار،
- سعر الإصدار: 98.975 %،
- نسبة الفائدة: 6.75 % سنويا،
- مدّة السداد: دفعة واحدة بعد 5 سنوات (31 أكتوبر 2023)،
- المبلغ المسحوب: 494.25 مليون أورو،
- مصاريف الإصدار: (0.62 مليون أورو): 0.4 مليون أورو عمولة البنوك و0.178 مليون أورو مصاريف المحامين و0.042 مليون أورو مصاريف الحملة الترويجية.

على غرار عمليات الإصدار بالسوق المالية العالمية تمّ تكليف البنك المركزي التونسي بإنجاز هذه العملية وذلك في إطار الفصل 32 من القانون الأساسي للبنك عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016.

وقد أقرّ مجلس إدارة البنك المركزي التونسي المنعقد في 28 ماي 2018 إصدار قرض رقاعي لفائدة الدولة التونسية بالأورو على ألاّ يتجاوز مبلغه ما يعادل 1000 مليون دولار أمريكي. وتمّت المصادقة على هذه المداولة بمقتضى الأمر عدد 502 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018.

ولهذا الغرض تمّ إبرام الوثائق القانونية التالية:

ـ اتفاقية وكالة مالية "FISCAL AGENCY AGREEMENT" مبرمة بتاريخ 31 أكتوبر 2018 بين البنك المركزي التونسي ممثلا للجمهورية التونسية بصفته مصدرا وبنك "CITIGROUP Global Markets Europe AG" بصفته مسجلا للسندات وبنك "Citibank, N.A, London branch" بصفته الوكيل المالي ووكيل الدفع والتحويل وتنص هذه الاتفاقية على شروط عملية الإصدار والتزامات كل طرف للمحافظة على حقوق حاملي السندات.

ـ اتفاقية الاكتتاب "SUBSCRIPTION AGREEMENT هذه الاتفاقية المرمة بتاريخ 29 أكتوبر 2018 بين البنك المركزي التونسي ممثلا للدولة التونسية والبنوك المشترية للسندات:

- CITIGROUP Global Markets Limited،
- Deutsche Bank AG, +London branch،
- J.P Morgan Securities PLC،
- Natixis.

تتضمن هذه الاتفاقية توزيع مبلغ الإصدار بالتساوي بين الأربعة بنوك وتعهدات كل من المصدر والبنوك المشترية وكيفية تسديد المستحقات، صيغة نشر واكتتاب السندات،الإدراج والتداول، الرسوم والنفقات، القانون المزمع تطبيقه.

إعلان تعهّد "DEED OF COVENANT" ممضى بتاريخ 31 أكتوبر 2018 من قبل البنك المركزي التونسي يتعهد بمقتضاه بتسديد المبالغ المستحقة بعنوان الإصدار (الأصل والفوائد والعمولات) خالية من الاقتطاعات بعنوان الأداءات والمعاليم وذلك في الآجال المتفق عليها.

موضوع هذا القانون المعروض هو المصادقة على الإحالة لفائدة الدولة للقرض المصدر من قبل البنك المركزي التونسي لفائدة الدولة التونسية بالسوق المالية العالمية بمبلغ 500 مليون أورو.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 10 جويلية 2019 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون.

وأثناء النقاش، وضح النواب أنه سبق للجنة المالية والتخطيط والتنمية في جلستها المنعقدة يوم 23 جانفي 2018 أن أبدت رأيها بالموافقة على إمكانية إصدار القرض الرقاعي بالسوق المالية العالمية بمبلغ 1000 مليون دولار أمريكي وذلك تطبيقا لمقتضات الفصل 32 من القانون الأساسي للبنك عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي. هذا، وقد أكّدت اللجنة خلال هذه الجلسة أن لا يتجاوز الحدّ الأقصى للقرض 1000 مليون دولار أمريكي وأوصت أن يتم تسديد مبلغ القرض على أقساط وعلى أن تفوق مدّة السّداد 5 سنوات.

وأفاد عدد من النواب أن مضمون الاجراء المدرج بالفصل 32 والمتعلق بالحصول على ترخيص من اللجنة المكلفة بالمالية قبل إصدار قروض رقاعية على الأسواق الماليه الدولية، رغم ما يضفيه من شفافية، إلا أنه يساهم في تعقيد إجراءات الاصدار وله تأثيرات سلبية حيث يرفع من كلفة القرض خاصة في ظل عدم سرية النقاشات صلب اللجنة إضافة إلى أنه إجراء غير معمول به في أغلب الدول.

وفي هذا الاطار، اقترحوا أن يتم تنقيح القانون الفصل 32 من القانون الأساسي للبنك المركزي لإيجاد صيغة قانونية تمكّن من الحفاظ على تحقيق المعادلة بين الشفافية الذي يكرّسها الفصل 32 بخصوص الرجوع إلى البرلمان باعتباره سلطة أصلية عند اعتزام الدولة الخروج إلى السوق المالية العالمية والحفاظ على سريّة المعاملات المالية للدولة باعتبارها وجه من وجوه سيادتها.

ولاحظ نواب آخرون أن قيمة نسبة الفائدة الموظفة لهذا القرض مرتفعة وستؤثر على الاقتصاد وتعمق نسبة التداين موضحين أن ذلك ناتج أساسا عن السياسة المنتهجة من الحكومة في ما يتعلق بالتداين والارتهان، واقترحوا أن تتم مناقشة هذه المسائل مع وزارة المالية في جلسات مغلقة حفاظا على سريّة هذه المسائل.

كما أفاد نائب أن الشروط المالية للقرض ناتجة من جهة عن الترقيم السيادي لبلادنا، مؤكّدا على ضرورة إعادة الانتعاشة لاقتصادنا وتحقيق مستويات نمو معقولة والعمل على التخفيف من الإجراءات الإدارية بهدف تحسين الترقيم السيادي لنتمكن مستقبلا من الحصول على قروض بشروط ميسّرة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع نسبة الفائدة ناتج عن شحّ السيولة بالأسواق العالمية.

وثمّن أحد النواب مجهود الوزارة في ما يتعلق بالتخفيض في قيمة القرض المطلوب إلى 500 مليون أورو. وقررت اللجنة خلال هذه الجلسة الموافقة بأغلبية الحاضرين.

وباعتبار أنه لم يتسنى إحالة التقرير المتعلق بمشروع هذا القانون على الجلسة العامة في المدة النيابية السابقة فإن لجنة المالية والتخطيط والتنمية للدورة الأولى من المدة النيابية الثانية وخلال جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء 24 ديسمبر 2019، تداولت حول مشروع هذا القانون واطلعت على فحوى التقرير الذي أعدّ في الغرض.

وفي مستهل الجلسة، أكد النواب أن التقرير يعكس رؤية وإرادة اللجنة السابقة مؤكدين على ضرورة التداول من جديد لتضمين التقرير مواقف وآراء نواب هذه اللجنة باعتبار أنهم في إطار مدّة ودورة تشريعية جديدة، وفي إطار لجنة المالية المتكونة من نواب آخرون يحملون توجهات ومواقف مغايرة.

وإثر التداول والنقاش، أكد بعض النواب على ضرورة الحدّ من سياسة الاقتراض والارتهان المنتهجة من قبل الحكومة موضحين أن هذه اللجنة هي لجنة رقابية بالأساس تسهر على حسن استعمال القروض وتوجيهها نحو التنمية.

ولاحظ نواب آخرون أن هذا القرض تمّ ضخّه في الميزانية للتقليص من العجز وهو يعتبر من القروض الكريهة نظرا لنسبة الفائدة المرتفعة مؤكدين على ضرورة رفع راية مقاومة التداين والعمل على الحد من هذه السياسة لانعكاسها السلبي على النسيج الاقتصادي وعلى نسبة النمو وعلى إثقال كاهن الأجيال القادمة.

وأكّدوا أن المصادقة على مشاريع هذه القوانين موضوع القروض تندرج في إطار ضمان استمرارية الدولة والتزامها بتعهداتها المالية.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقرر**
علي الهرماسي	فيصل دربال